

استياء برلماني من (بذاعات) البركاني

نواب المشترك يطالبون باستدعاء الحكومة لمناقشة ما يعمل في البلد ويحذرون من جرعة جديدة

بدأ مجلس النواب السبت الفائت أولى جلسات أعماله عقب التمديد له عامين إضافيين بجلسة ساخنة تخللها ملائمتان حادة بين رئيس كتلة الحزب الحاكم سلطان البركاني من جهة ونواب في اللقاء المشترك من جهة أخرى. وحذر نواب المشترك من خطورة التداييع الشعبية المحتملة في حال أقدمت حكومة المؤتمر على إنزال جرعة جديدة والتي بدأت مؤشراتنا الآن بشكل غير معلن كما تحدثوا عن مشكلة الكهرباء والإنفلات الأمني والإختطافات وقضايا الجنوب وصعدة.



بافضل الزنداني نجيب غانم

عصايات وليس عمل دولة وطالب النائب سنان العجي باستدعاء نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن اللواء رشاد العليمي الذي يتهمه بالوقوف وراء الحملة لإيضاح مسوغات ومبررات الهدم وشدد على ضرورة تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق.

وأنتقد النائبان ناجي عتيق الشيخ وعلي العمراني هدم منزل المفلسي بالمتفجرات وترويع المواطنين وأن ما حدث بالرياشية شيء لا يصدق ولا يخدم القضية في شيء بل يزيد الطين بلة كما أنه لا يمت للدستور والقانون بصلة بل يمثل شرعية الغاب والعنجهية مشددين في السياق ذاته على ضرورة إلقاء القبض على القاتل الحقيقي وليس ترويع الأبرياء والأمنيين.

تحذيرات من إغلاق من مركز الغسيل الكلوي بالحديدة:

من جهته جدد الدكتور نجيب غانم رئيس لجنة الصحة العامة والسكان تحذيره من العواقب الكارثية لإغلاق مركز الغسيل الكلوي بمحافظة الحديدة الذي قال إنه يغطي أيضا ثلاث محافظات مجاورة.

ودعا غانم المجلس لاتخاذ قرار ملزم لوزارة الصحة والمالية بتوفير الإمكانيات اللازمة للمركز، كما دعا رئيس لجنة الصحة إلى إيلاء موضوع وباء أنفلونزا الخنازير الذي وصل إلى بلادنا اهتمام كبير ودعوة الجهات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة والحد من انتشاره.

وحت الدكتور نجيب غانم البرلمان والحكومة على استيعاب ٢٠٠١ لاجئ فلسطيني قال إنهم عالقون في الحدود السورية العراقية ويعيشون أوضاعا مأساوية متنبيا على الحكومة والبرلمان إيلاء هذه القضية الإنسانية والأخلاقية الاهتمام اللازم خصوصا وأن اليمن استوعبت آلاف اللاجئين الأفارقة.

الحقيقي على الوحدة. وأضاف بقوله "الأخطاء القاتلة والسلبات واستفحال الفساد هو الذي يهدد الوحدة وإن تحمي الوحدة إلا بالعدل والمعالجات الصائبة مطالبا بتخصيص جلسة لمناقشة ما يعمل في الجنوب".

استنكار هدم منزل المفلسي من جهة أخرى أستنكر نواب ما قامت به الأجهزة



العمراني عيدروس الهجري

الأمنية من هدم لمنزل الشيخ ناصر المفلسي والد المهتم بقتل الطبيب القدسي. ووصفوا ماحدث بأنه عمل

سحب الثقة عن وزير العدل الدكتور غازي الأغبري خصوصا بعد تيرة القضاء للنائب أحمد عباس البرطي وهو ما اعتبره النواب تأكيدا على صوابية موقف المجلس ومخالفة وزير العدل للدستور والقانون وممارسته التضليل للرأي العام.

وكان البركاني تهجم على النائبين الهجري والنقيب بألفاظ نابية أثارت استياء واستهجان النواب في القاعة من مختلف الكتل، ووصفوها بالمتبذلة وغير اللائقة بعضو مجلس النواب فضلا عن رئيس كتلة وقالوا عن البركاني "يمثل رأس الكذب والفتنة داخل المجلس وخارجه". وفيما وصف النقيب البركاني بأنه "مجرد بوق ومكبر صوت لسياسات السلطه الحمقى" ويريد إيصال "رسائل لجهات يطلب منها الرضا، وحتى لا يحرم من حقه في المكافآت المادية والمعنوية". وتأكيدا على "أن مثل هذه السياسات الحمقاء التي ينتهجها البركاني وأمثاله في السلطه ستجذب المزيد من الأنصار إلى صفوف الحراك السلمي وستخلق مزيدا من الرفض لسياسات السلطه في أوساط الناس".

قال الهجري "إنه لا يرغب أن ينزل ويهبط إلى المستوى الذي وصل إليه البركاني" ووصف البركاني المحتجين في المحافظات الجنوبية بـ"قطاع الطرق وزعماء العصايات والخارجين عن الدستور والقانون" هو الآخر أثار حفيظة وسخط نواب الجنوب بما فهم نواب المؤتمر.

النائب في كتلة المؤتمر محمد سالم حيدر أنتقد كلام رئيس كتلته وأكد بأن أبناء المحافظات الجنوبية "وحدويون حتى الخناق لكن الظلم والنهب وإسكات أصوات أبناء الجنوب بالبندقية هو الذي دفعهم لمثل هذه الاحتجاجات" حد قوله. وأعتبر حيدرة النائب عن محافظة لحج من وصفهم بالانتهازيين والمتفعين والسرقة والنهبين بأنهم الخطر

وخلال الجلسة التي انعقدت في وقت متأخر نظرا لعدم اكتمال النصاب بسبب تأخر وتغييب نواب الأغلبية أنتقد رئيس كتلة الإصلاح الدكتور عبد الرحمن بافضل الكلمة الإفتتاحية لهيئة رئاسة المجلس التي أشادت بالنقاشات والتوصيات التي خرجت بها مؤتمرات السلطه المحلية وبحكمة وحكمة الأخ الرئيس، معتبرا تلك المؤتمرات التفافا على طلب القوى السياسية وما وعد به رئيس الجمهورية من حكم محلي كامل الصلاحيات.

وبخصوص ما تطرقت إليه كلمة هيئة الرئاسة عن المخاطر التي تتعرض لها الوحدة قال بافضل إن حماية الوحدة يتطلب أمرين اثنين إزالة المظالم ورد الحقوق لأصحابها والحكم المحلي الناجز..

النائب منصور الزنداني شدد على ضرورة استدعاء الحكومة كاملة لمناقشة ما يعانيه الوطن هذه الأيام من أزمات مختلفة "سياسيا وإقتصاديا واجتماعيا وأمنيا" قال إنها تكاد تعصف به وتبادل الرؤى مع المجلس وتحديد الأولويات والخروج بحلول عملية مشتركة تحد من تفاقم هذه الأزمات، منتقدا صمت البرلمان أمام ما يجري في البلاد.

وقال الزنداني "إن هناك أزمات مفتعلة من قبل أطراف سواء أكانت داخلية أم خارجية تستهدف وحدة اليمن وأمنه واستقراره وسمعته، مشيرا إلى أعمال الإختطافات الأخيرة التي طالت أطباء أجانب مستأمنين يقدمون خدمات للبلاد أزهقت أرواح بعضهم فيما لايزال آخرون مفقودين حتى اللحظة.

وأضاف الزنداني "هناك أزمات إقتصادية مفتعلة وإعتداء مقصود على حريات ودستور وقوانين هذا الوطن، ملفتا إلى مصادرة وزارة الإعلام لعشرات الصحف ومنع طباعتها وملاحقتها في الأكتشاك والمكتبات.

واستغرب الزنداني وجود أزمة في مواد البترول والبنزين والغاز وارتفاع أسعارهما على الرغم من أن اليمن تصدرهما للخارج.

مجرد بوق ومكبر صوت لسياسات السلطه الحمقى الملائمتان التي حدثت بين البركاني والنائبين في المشترك عيدروس والنقيب وعبدالرزاق الهجري أتت على خلفية مطالبتهم للمجلس بالوقوف أمام ما يعمل في المحافظات الجنوبية والاستمرار في إجراءات طلب

النائب الشامي يحذر من خطورة استمرار ظاهرة الغش على مستقبل التعليم



الشامي

توجه مطلع هذا الأسبوع أكثر من ١٠٠٥ ألف طالب وطالبة من الشهادة الأساسية والثانوية.

وفي هذا الصدد حذر عضو لجنة التربية والتعليم بمجلس النواب النائب زيد الشامي من مغبة تغاضي الحكومة عن ظاهرة الغش في الامتحانات باعتبارها واحدة من الإختلالات التي تكاد تدمر التعليم. وشدد في تصريحه لـ"الصحة نت" على ضرورة تكاتف جهود الجميع "حكومة ومنظمات وشعب" في مكافحة ظاهرة الغش في الامتحانات التي شبهوها بـ"سرطان أضحى يهدد التعليم لذا يجب استئصاله".

القيادي التربوي وعضو لجنة التعليم بمجلس النواب الأستاذ زيد الشامي قال إن استمرار وتوسع ظاهرة الغش في الإختبارات تندر بمستقبل مظلّم وتمثل نكسة تعليمية ستعكس سلبا على مستقبل بلادنا.

وأوضح الشامي في حديث لـ"الصحة نت" أن هذه الظاهرة تقضي على القدرة والكفاءة والاجتهاد وتجعل المتخلف يسبق المتقدم والمهمل يتقدم على المجتهد.

وعن مسؤولية مكافحة هذه الظاهرة أكد عضو لجنة التعليم بالبرلمان أنها مسؤولية مشتركة بين المجتمع وأولياء الأمور والطلاب من ناحية وأجهزة التعليم من ناحية أخرى وأضاف "إذا كان من واجب الأجهزة التعليمية أن تنهي هذه الظاهرة بالإجراءات الصارمة فإن الواجب عليها أن تسعى لاجتثاث الأسباب المؤدية إليها ابتداء بتوفير متطلبات التعليم كاملة من بداية العام ثم قيام فرق التوجيه بزياراتها الميدانية الاستطلاعية وزيارات المتابعة والتقويم ثم حسن وضع الأسئلة التي لا يقصد منها تعجيز الطالب وإنما اختبار مدى تحصيله واستيعابه واكتسابه للمهارات ثم توفير متطلبات الإختبارات من مكافآت مجزية تجعل جميع العاملين في الامتحانات لا يضطرون إلى التساهل مع الطلاب وأولياء الأمور نظير ما يقدمونه لهم من تكاليف انتقالهم وإقامتهم أثناء الامتحانات. وحت الشامي الطلاب على "بذل قصارى جهودهم في المذاكرة والتحصيل والسؤال والمتابعة خلال العام الدراسي بدلا من لجوئهم إلى ظاهرة الغش التي سيكون من الأفضل لهم ألا ينجحوا من أن يبنوا مستقبلهم على شفا جرف هار".

نواب الإصلاح يسألون الحكومة عن (مراجعة الإيراني) وفساد الكهرباء وحمالات البلدية واستبدال عمال يمينين بأجانب



الحزمي دحابة

حزين بأكثر من مليار ونصف المليار في العام الذي دخلت فيها المحطة الخدمة (جديدة) وكذا شراء سيارات وأثاث بأكثر من مليار ومائة وواحد وأربعين مليون ريال خلال عامين، وصرف سلف وعهد في عام واحد بأكثر من مليار ومائة وثمانية وخمسين مليون ريال لأشخاص محددين دون أن يتم تصفيتهما.

أما النائب فؤاد دحابة فتوجه بسؤاله لوزير الدولة أمين العاصمة عبد الرحمن الأكويع يطلب فيه إيضاح المبرر القانوني لما تقوم به المجالس المحلية والبلدية بأمانة العاصمة هذه الأيام من إعتداء على المحلات التجارية والمطاعم والأسواق وإقتلاع المظلات الواقية من الشمس من واجهة المحلات وما رافق هذه الحملة من إعتداءات مباشرة على بعض أصحاب المحلات بالضرب والإهانة.

تقدم عدد من نواب الإصلاح خلال جلسة البرلمان هذا الأسبوع بجملة من الأسئلة للحكومة مطالبين بسرعة الحضور والرد عليها حيث تقدم النائب عبد الرحمن بافضل رئيس الكتلة بسؤال لرئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور يطلب فيه إيضاح ما جاء على لسان مستشار رئيس الجمهورية الدكتور عبد الكريم الإيراني من أن اليمن سيدخل في مجاعة العام القادم ٢٠١٢ ما حقيقة ذلك وما هي المعالجات المتخذة لتفادي مثل هذه المجاعة لا قدر الله؟

من جانبه تقدم النائب عبد الرزاق الهجري بسؤال لوزير النقل والشؤون الاجتماعية والعمل يطلب فيه إيضاح مبررات ومسوغات استخدام عمال أجانب آسيويين للعمل كعمال في مطار صنعاء على حساب العمال اليمنيين الذي تم طردهم والاستغناء عنهم.

وبدوره طالب النائب محمد الحزمي وزير الكهرباء والطاقة المهندس عوض السقطري بإيضاح الإجراءات المتخذة حيال ما أسماه بـ"الفساد المستشري في المؤسسة العامة للكهرباء والذي بلغ حدا لا يطاق" حد قوله.

وأشار الحزمي في سؤاله إلى جملة من الإختلالات ومظاهر الفساد في مؤسسة الكهرباء والتي منها عدم التزام المؤسسة بقانون المناقصات والمزايدات حيث تم إجراء ٦٨ عملية شراء في فترة وجيزة بأكثر من أربعة مليار وأربعمائة وثلاثة وخمسين مليون ريال بالأمر المباشر إضافة إلى إعفاء بعض الشركات الموردة من الضرائب والرسوم المحلية ومن التزاماتها التعاقدية بصورة مخالفة للقوانين واللوائح النافذة.

ولفت الحزمي في سؤاله إلى ما اعتبره إنفاق مبالغ وغير معقول لشراء قطع غيار من أمثلة ذلك شراء قطع غيار لمحطة